

سوريا: المشهد الاقتصادي

سلسلة تقارير اقتصادية دورية عن الوضع الاقتصادي في أنحاء سوريا



مركز مدينة الرقة

حزيران ٢٠١٥

مجموعة عمل اقتصاد سوريا. جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة © ٢٠١٥

لا يجوز - دون الحصول على إذن خطي من مجموعة عمل اقتصاد سوريا - استخدام أي من المواد التي يتضمنها هذا التقرير، أو استنساخها أو نقلها، كلياً أو جزئياً، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها.

كلمة

الاقتصاد ليس محرك التاريخ وحسب، ولكنه الأساس الذي تُبنى عليه كل السياسات الاستراتيجية الواقعية الناجعة، وإن أي قرار وطني يُغفلُ مُحركاً رئيساً في عنفات الواقع والتاريخ لا بد أنه يجانب الصواب، وسرعان ما يُدركُ صانع ذلك القرار أن حقيقة نجاح أي سياسة، أو صوغ مخرجٍ لمأزقٍ وطنيٍ مفصليٍ تكمنُ في عدم إغفال الواقع المعيش ولاسيما الاقتصادي منه.. ومن هنا فإنه تقع على أكتاف الاقتصاديين الوطنيين زمن المحن والكوارث مهمةٌ وطنية لا تقل أثراً عن مهمة السياسي والعسكري والإغاثي والطبي، فالحاجة إلى التشخيص الاقتصادي العمق حاجةٌ وطنية بامتياز.

لا بد أن الكابوس الطويل الذي تعيشه سوريا سيأتي عليه يوم وينتهي، ونسأل الله أن يُعجلَ قدوم ذلك اليوم التاريخي، وإلى أن يأتي ذلك اليوم يجب أن تقوم جهة بتوصيف المشهد الاقتصادي السوري الحقيقي للنواحي والمناطق السورية دون تجميل وبموضوعية ومهنية، وعليه فإن مجموعة عمل اقتصاد سوريا بخبرائها الاقتصاديين الوطنيين، تقوم كعادتها بالتصدي للثغرة الاقتصادية منذ أن كتبت الخطاب الاقتصادي للثورة بعد شهرين من اندلاع الثورة السورية، ومن ثم تمثيلها للجانب الاقتصادي السوري في كل المؤتمرات الدولية لأصدقاء الشعب السوري المعني بإعادة إعمار سوريا (أبوظبي- برلين - دبي- كوريا الجنوبية..)، ومثلما فعلت سابقاً حين زوّدت الشعب السوري وصنّاع القرار بثلاثة عشر تقريراً اقتصادياً مفصلاً حول معظم القطاعات الاقتصادية السورية من وجهة نظر كلية شاملة أفقية على مستوى سوريا فور انتهاء الأزمة، تتضمن الخطط الإسعافية (أول ٦ أشهر) والمتوسطة (خلال سنتين) والطويلة الأمد (خلال خمس سنوات)؛ هاهي مجموعة عمل اقتصاد سوريا اليوم تقوم بواجبها الوطني المهني، وتضع بين يدي الشعب السوري وصنّاع القرار تفصيل المشهد الاقتصادي المعيش بموضوعية ومهنية للنواحي والمناطق السورية على مستوى جزئي عامودي، علّها تضع بين يدي صنّاع القرار ما يعينهم على اتخاذ القرارات التي تنتشل الشعب السوري من محنته التاريخية.

رئيس مجموعة عمل اقتصاد سوريا

أسامة قاضي

كلمة شكر

لايسعنا ونحن نقدم للشعب السوري هذه الدراسات إلا أن نشكر واحداً من رجال الأعمال الوطنيين الأكارم -وما أكثرهم- وهو الأخ والصدیق الأستاذ أيمن قصاب باشي الذي لم يأل جهداً في دعم القضية السورية خاصة في شقها الاقتصادي التوعوي، من خلال دعمه لنشاطات مجموعة عمل اقتصاد سوريا إيماناً منه بأهمية الرؤية الاقتصادية الواقعية والمستقبلية الاستشرافية في الأزمة السورية.

منهجية البحث

نستخدم في بحثنا آليات التحليل الجزئي والتحليل القطاعي مستعرضين خلال البحث الحالة السياسية والعسكرية، وأثرهما على اقتصاد المدينة بشكل مباشر أو العوامل التي تؤثر في اقتصادها المحلي بمعزل عن باقي المناطق أو النواحي التي تتبع لها إدارياً، إذ تختلف آثار هذه العوامل عن باقي البلدات والمدن بحسب الموقع الجغرافي والديموغرافي، كما نشمل في بحثنا تأثير العوامل والتطورات السياسية والعسكرية في محافظة الرقة وسوريا بشكل عام، وفي كل قطاع على حدة.

ونعتمد في بحثنا على الاستقصاء الميداني في رصد تغيرات الأسعار والحالة الاقتصادية للسكان، وأثر المواسم الفصليّة والزراعية.

جدول المحتويات

٦	أولاً: مقدمة
٧	ثانياً: الوضع الاقتصادي.....
٧	١. مصادر دخل السكان
٨	٢. أحجام الإنتاج
٩	حقل توينان للغاز ومعمل الغاز
١٠	٣. تقدير مستوى الدخل
١٠	٤. السلع الأساسية المتوفرة
١٠	٥. الخدمات الأساسية
١١	٦. البنية التحتية
١١	٧. المستوى المعيشي
١١	٨. أثر التضخم على حياة الناس
١٢	٩. أسعار السلع الغذائية
١٢	١٠. أسعار الوقود ومواد البناء
١٣	١١. اسباب تطور الأسعار خلال ٢٠١٤-٢٠١٥، والأسباب.....
١٣	١٢. تقدير الأسعار المستقبلية
١٤	ثالثاً: الوضع الاجتماعي والسكاني
١٥	١. الشرائح العمرية للتركيب السكانية
١٥	٢. التعليم
١٥	٣. السكن والمعيشة
١٦	رابعاً: الوضع الإداري
١٦	١. المحاكم
١٧	٢. تشكيلات تنظيم الدولة
١٨	خامساً: خلاصة وتوصيات



ثانياً: الوضع الاقتصادي

١. مصادر دخل السكان

أ. مصادر دخل السكان في القطاع الخاص:

- **الزراعة:** الزراعة في محافظة الرقة ومدينتها هي زراعة مروية غالباً، وتمتد على ضفاف الفرات وبعض المناطق التي تجري فيها الوديان والقنوات المستحدثة من نهر الفرات في مشاريع استصلاح الأراضي، ولا تغفل بعض المناطق التي تزرع بعلاً في البادية ولم تصلها مشاريع الري. مصادر الدخل في القطاع الزراعي هنا هي ثمن المحاصيل التي يحصل عليها أصحاب الأراضي، والمزارعون العاملون في هذه الأراضي وهم شركاء في الربح على غالباً، والعمال باليومية أي (الفعال) كما يسمون محلياً. أجرة عامل الزراعة ٥٠٠ ل.س يومياً، أما الفلاح أو المزارع الذي يشرف على الأرض مدة سنة (المربعجي) فيحصل على ربح المحصول لقاء عمله هو وأسرتة في الأرض وإشرافه على الري والبذار متكفلاً بأجور العمال الموسمين وبكل ما يتطلبه الموسم. أهم المحاصيل في الرقة وما حولها هو القمح والقطن مع انتشار حديث لأشجار الزيتون.
- **الصناعة:** مصدر من مصادر الدخل لأصحاب المعامل أو الورشات الصناعية القائمة، ولأصحاب الحرف والعمال الذين يعملون بها، وأجور العمال في الغالب هنا أسبوعية. يدخل في هذا القطاع عمال البناء، ولكن تختلف طريقة حساب الأجور في البناء فتكون عادةً باليومية أو (القبالة) كما في حال عمال الزراعة. اجر عامل اليومية هنا ٨٠٠ - ١٠٠٠ ل.س، أما الأجرة الأسبوعية للصناع فتتراوح بين ٣٠٠٠ - ١٠٠٠٠ ل.س. هناك عدة معامل ومنشآت صناعية كبرى في الرقة، لكن أغلبها كانت منشآت قطاع عام وهي متوقفة عن العمل حالياً ماعدا المنشآت التي تعمل في التصنيع الزراعي كمعامل الأعلاف والألبان، والمنشآت النفطية والمرتبطة بإنتاج النفط، ومعامل مستلزمات الري.
- **التجارة:** التجارة في مدينة الرقة دعامة حقيقية الآن لمن بقي من أهل الرقة من أصحاب محلات وتجار، إذ تؤمن دخلاً جيداً لأصحاب المحلات والعاملين فيها. تتفرق الأجور في مجال التجارة بين أجور أسبوعية أو شهرية أو عمولات على البيع، وهكذا تتراوح الأجور في المجال التجاري بين ٥٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ أسبوعياً.

• الخدمات:

- آبار المياه الخاصة: تؤمن مصدر دخل لأصحابها وعمال نقلها.
- مولدات الكهرباء: هي مصدر دخل لأصحابها، وتشمل بيع (الأمبيرات) وأجور العمال والفنيين.
- شبكات الاتصالات: تؤمن دخلاً لأصحابها ومستثمريها والعمال في هذا القطاع، وتشمل بيع خدمة الإنترنت اللاسلكية، ونشاط مجال الاتصالات المعتمدة بشكل رئيسي على الإنترنت حيث انقطعت الاتصالات مدةً طويلةً في محافظة الرقة.
- قطاع الوقود النفطي والحطب والبنزين.
- قطاع الصرافة والاتجار بالعملة.
- قطاع النقل والمواصلات. ويشمل نقل الركاب والشحن.

ب. مصادر دخل السكان في القطاع العام:

- رواتب موظفي مؤسسات النظام: تعدّ محافظة الرقة من أكثر المحافظات في القطر التي يعتمد أهلها على الوظيفة العامة، ولافت للنظر أنها أول محافظة تحررت في سورية ولا يزال نسبة كبيرة من موظفيها يتلقون رواتبهم من النظام عن طريق بعض المحاسبين المعتمدين في دمشق.
- انعدمت رواتب موظفي وعمال الهيئات المحلية والمنظمات الأهلية المدنية (مجلس محلي - منظمات إغاثة وطبية وخيرية متنوعة - هيئة شرعية... الخ) بعد سيطرة تنظيم الدولة على الرقة، إلا قليلاً ممن تابع عمله في خدمات الدوائر التي استحدثها تنظيم الدولة.
- رواتب موظفي الجهات التي تتبع أو تتقاضى رواتبها من الحكومة السورية المؤقتة. وقد انقطعت هذه بعد سيطرة تنظيم الدولة على مفاصل الحياة في الرقة.
- رواتب أو منح عناصر الجيش الحر والفصائل المقاتلة، وهي تتدرج بين ٧٥ - ١٥٠ - ٣٠٠ دولار. وقد انقطعت هذه بدورها بعد سيطرة داعش التي تمنح ٣٠٠ دولار لكل عنصر لديها حالياً.
- دخول سيارات النقل من شاحنات وركاب وسيارات. وتقارب نسبة أجر السائق من دخل السيارة ٣٠ - ٤٠٪.
- الإعانات العينية المقدمة من الجهات كافة. وهذه تؤمن تقريباً ١٥٪ من احتياجات السكان أو توفر ما يقارب ٢٥٪ من دخولهم. وقد انعدمت تقريباً في الفترة الأخيرة إلا من الإغاثة التي تقدمها الهيئات التابعة لتنظيم الدولة.
- نسبة موظفي النظام المقطوعة رواتبهم لظروف أمنية ١٥٪، لكن الرواتب عموماً قد انقطعت تقريباً بعد منع تنظيم الدولة الموظفين من السفر إلى مناطق النظام، وإيقاف التعليم، ومنع النساء من الخروج من مناطق سيطرة التنظيم.

٢. أحجام الإنتاج

- **الزراعة:** يعتبر الموسم الزراعي هذا العام من أسوأ المواسم عبر سنوات طويلة، وخصوصاً لأهم محصولين أساسيين وهما القمح والقطن. فبالنسبة للقمح هناك محل حقيقي ليس في الرقة وحدها بل في عموم أنحاء سورية، أما القمح المروي فليس لدينا أرقام دقيقة هذا العام عن كميات إنتاجه بسبب نزوح عدد كبير من المزارعين بعد سيطرة تنظيم الدولة على الرقة، بالإضافة إلى تكتم تنظيم الدولة عن أحجام إنتاج القمح وكذلك الحال بالنسبة للقطن. يشار إلى أن محصول القمح بات محتكراً تماماً من تنظيم الدولة، بالإضافة إلى ما استولى عليه التنظيم من صوامع حلب وأريافها ونقله إلى الرقة ومنج ومسكنة في أثناء انسحابه من الريف الغربي والشمالى لمدينة حلب وقبل ذلك.
- **الصناعة:** هناك بعض المعامل المتوسطة والضحمة في مدينة الرقة، لكن أهم المنشآت الصناعية هي المرتبطة بالموارد المائية. إن القطاع الصناعي الخاص في الرقة هو حديث وصغير نسبياً، ويتضمن معامل لإنتاج مستلزمات الري وبعض ورشات الخياطة، وهناك معامل القطاع العام وحقول النفط والمصافي المستحدثة.

- **التجارة:** تعدّ تجارة المواشي والحبوب والمنتجات الحيوانية كالحليب والصوف من أهم أنواع التجارة في الرقة. وقد ازدهرت تجارة السيارات في الرقة قبل سيطرة تنظيم الدولة على الرقة وظلت كذلك بعدها.
- **تجارة البناء والعقارات:** سعر متر الأرض المعدة للبناء يتراوح بين ٥٠٠٠-٢٠٠٠٠ ل.س. وتكلفة متر البناء الجاهز للسكن هي بين ٢٥٠٠٠-٤٠٠٠٠ ل.س. أما سعر الشقة السكنية بمساحة ١٠٠ متر مربع فهو بين ١٥٠٠٠٠-٢٠٠٠٠٠٠ ل.س.
- **تجارة المواد الغذائية:** يصل حجم المبيعات إلى ٢ مليون دولار في اليوم.
- **تجارة النفط:** تمّ إنشاء بازار للنفط شمال شرق مدينة الرقة على طريق الجزيرة. ويتم تنسيق حماية آبار النفط والغاز في محافظة الرقة بين داعش والنظام مثل حقل توينان للغاز ومعمل الغاز والذي سنورد بعض التفاصيل عنه.

حقل توينان للغاز ومعمل الغاز

- تم توقيع العقد والمباشرة في المشروع بتاريخ ٢٠-١-٢٠٠٨ مع النظام السوري.
- المقاول الرئيسي للمشروع هو شركة ستروي ترانس غاز الروسية والشركة الاستشارية للمقاول هي شركة ورلي بارسونز على أن تكون مدة التنفيذ ٢٠ شهراً من تاريخ أمر المباشرة وقيمة العقد ١٦٠ مليون يورو بالإضافة إلى مليار ليرة سورية، على أن يتم تنفيذ المشروع على أساس مفتاح باليد (الدراسات الهندسية والتوريدات وأعمال التركيب والتشغيل الأولي).
- **منتجات المعمل:**
 ١. غاز نظيف: ٣ مليون متر مكعب يومياً.
 ٢. غاز منزلي: ٦٠ طن يومياً.
 ٣. المكثفات: ٢٠٠٠ برميل يومياً.
- في بداية عام ٢٠١٣ وبتاريخ ١-١-٢٠١٣ بدأ لواء أويس القرني معركة السيطرة على حقل توينان للغاز والذي يبعد ٨٠ كم جنوب غرب مدينة الطبقة، وانتهت بسيطرته على الحقل ليقوم اللواء بعدها بتوقيع عقد حماية مع شركة هيسكو بصفتها مقاول التنفيذ الثانوي لمشروع معمل الغاز بواسطة مهندس سوري، ونصّ العقد على أن يقوم لواء أويس القرني بحماية المشروع وآلياته وكادر العمل مقابل مبلغ مالي يقدر بـ ٥ مليون ليرة سورية شهرياً.

سيطرة تنظيم داعش على الحقل

- في بداية شهر نيسان من العام ٢٠١٤ فرض تنظيم داعش سيطرته على الحقل وعلى جميع أملاك الشركة في المنطقة، وباستشارة من أحد عناصر لواء أويس القرني المنضمين لداعش تمّ الوصول لاتفاق مع النظام السوري لتوقيع عقد جديد، ونصّه الآتي:
 - يقوم تنظيم داعش بحماية الحقل وتأمين وصول المواد الخام إلى مصافي النظام.
 - يقوم النظام بتأمين الصيانة والمهندسين لإدارتها.
 - تقسم الأرباح إلى قسمين: ٦٠٪ للنظام و ٤٠٪ لتنظيم داعش.
- كما قام النظام بإرسال عدّة ورشات للصيانة آخرها من فترة ليست بعيدة، كما يعتبر أبو لقمان والي الرقة المسؤول الأول عن كافة عمليات تنظيم داعش مع النظام.

- **الخدمات:** ليس هناك معلومات بالأرقام عن حجم الإنتاج الخدمي، بسبب تعدد مقدّمي الخدمات، واحتكار تنظيم الدولة لأجور الخدمات العامة من اتصالات وكهرباء وماء ونفط.

٣. تقدير مستوى دخل السكان

يعدّ مستوى معيشة أهالي مدينة الرقة والقاطنين فيها متوسطاً بالمقارنة مع معيشة باقي أهالي سورية، إذ تغلب الطبقة الوسطى أو ذات الدخل المحدود على أهالي الرقة.

يصعب علينا تقدير متوسط دخل الفرد في الرقة هذا العام خصوصاً، بسبب صعوبة حساب إجمالي الدخل ولتغير عدد السكان المقيمين في المدينة، وهو على كل حال يتراوح هذا العام بين ٣٥٠٠ - ٥٥٠٠ دولار، وذلك استناداً إلى تقديرات وأرقام استطعنا ضبطها والوصول إليها، مع الأخذ بعين الاعتبار فقد كثير من الخدمات وتغير قيمة السلع وتدهور قيمة العملة السورية.

٤. السلع الأساسية المتوفرة

يتوفر عموم السلع الأساسية في الرقة، لكن الغاز يُعدّ المادة الأساسية غير المتوفرة.

٥. الخدمات الأساسية

- **الكهرباء:** تُغذى الرقة أساساً بالكهرباء من محطة سدالفرات في مدينة الطبقة، كما تتغذى جزئياً من محطة سد المنصورة (البعث سابقاً)، ولم تتأثر البنية التحتية للكهرباء بقصف النظام ولا بقصف التحالف، ويشار إلى أن الكهرباء تُمنح مجاناً في الرقة. هناك ساعات تقنين للكهرباء في الرقة، حيث يسري التيار الكهربائي عبر الشبكة ست ساعات يومياً فقط. أما كهرباء المولدات فسعر (الأمبير) ١٦٠٠ ل.س شهرياً بتفعيل ٨ ساعات يومياً.
 - **الماء:** يُضخّ الماء لمدينة الرقة في الأصل من محطة ضخ تشرين على نهر الفرات، وحالياً يُضخّ الماء ٦ ساعات يومياً مقابل فاتورة ثابته قيمتها ٢٠٠ ل.س شهرياً. أما سعر صهرج الماء فهو ٥٠٠ ل.س، والصهرج سعته ١٠ براميل، والبرميل سعته ٢ متر مكعب.
 - **الاتصالات:** توقفت الاتصالات الأرضية والخلوية السورية في الرقة منذ سنتين، واستعاض الناس عنها الناس بشبكة الإنترنت. أعيد تشغيل الهاتف الأرضي ومقسم الرقة الهاتفي داخل مدينة الرقة بخدمة استقبال الاتصالات فقط، ويدفع الأهالي لتنظيم الدولة فاتورة هاتف ثابتة قدرها ٤٠٠ ل.س بدل خدمات الاتصالات. يُذكر أنه اصطدمت طائرة استطلاع بدون طيار ببرج الاتصالات الرئيسي في مدينة الرقة في أول يوم لضربات التحالف ضد تنظيم الدولة. وتعمل حالياً عدة شبكات إنترنت لاسلكية مصدرها إنترنت فضائي أو تركي بديلاً عن الاتصالات والإنترنت المفقودة.
 - **الصحة:** في الرقة عدة مشاف ومراكز صحية:
 ١. مشفى الرقة الوطني، يقوم بإجراء أغلب العمليات الجراحية من جراحة عظمية وسواها من العمليات.
 ٢. مشفى التوليد.
 ٣. مشفى المواساة.
 ٤. مشفى دار الشفاء.
 ٥. مشفى الأهلية.
 ٦. مشفى الطب الحديث.
- يعمل من بقي من أطباء وممرضين في الرقة يوماً في الأسبوع أو ٢٤ ساعة في الأسبوع في المشافي التي تسيطر عليها جميعاً قوات داعش، وتجبرهم على العمل بها بدون أجر إلا إذا بايعهم الطبيب أو الممرض فيتلقي أجراً لقاء ذلك من التنظيم. أما من يتغيب منهم عن يوم العمل الإلزامي في المشافي فالعقوبة أن تغلق عيادته الخاصة أو يُسجن. وقد نتج عن الأوضاع التي عانتها الرقة قلة عدد الأطباء الباقين فيها.
- كما أنشأ تنظيم داعش كلية للطب في الرقة بغاية تعويض الخدمات الطبية المفقودة في الرقة.

ويقوم أطباء الرقة المقيمون أصلاً في إجراء العمليات الجراحية، كل بحسب اختصاصه إضافة إلى الإسعاف فضلاً عن العمل في عياداتهم الخاصة.

٦. البنية التحتية

- شبكة الكهرباء: سليمة تماماً، وتقوم هيئة خدمات المسلمين التابعة لتنظيم الدولة بإصلاحها دورياً.
- شبكة المياه: شبكة مياه الشرب قائمة وفعّالة.
- شبكة الصرف الصحي: سليمة.
- شبكة الطرقات: الطرق في الرقة مفتوحة وحالتها جيدة، ولم تعانِ ما عانتها الطرق في باقي المدن المحررة من قصف وإهمال؛ نلاحظ في مرورنا نظافة الطرق واتساعها، وقيام شرطة المرور التابعة لتنظيم الدولة بتنظيم حركة المرور المزدحمة. وليس هناك مخالفات مرورية سوى من عناصر تنظيم الدولة خصوصاً الأمنيين منهم، حيث يقومون بمخالفات ظاهرة ومقصودة واستنزافية.



٧. مستوى المعيشة

يعدّ مستوى معيشة أهالي مدينة الرقة جيداً بعد الثورة بالمقارنة مع مستوى باقي المدن المحررة؛ لكنه يظل منخفضاً بالنسبة إلى حجم المدينة، والكوادر البشرية في المدينة مع انخفاض عدد الأهالي بعد سيطرة تنظيم الدولة عليها، والثروة الكبيرة المتوفرة، وبسبب عدم إدارة الموارد الضخمة من جهة محلية تهتم بتحسين المستوى المعيشي في الرقة، ولسرقة تنظيم الدولة لجميع موارد الرقة الاستراتيجية من نفط وموارد مائية وقمح وقطن.

٨. أثر التضخم على حياة السكان

من الواضح أثر التضخم على مدينة الرقة بشكل مباشر، فمعظم الناس من الموظفين والليرة السورية فقدت كثيراً من قيمتها مقابل باقي العملات، وهذا يرهق المواطن الذي يتلقى دخله بالليرة السورية. ولا يكاد المال الوافد من خارج الحدود أن يعدل الكفة أو يدير الاقتصاد بفاعلية ترأب صدع التضخم، خصوصاً أن أغلب المال الوافد هو في يد تنظيم الدولة الذي ليس لديه أي خطط تشغيلية تنموية عامة.

٩. أسعار السلع الغذائية

السلعة	الوحدة	السعر
الخبز	١٤ رغيف	١٢٥ ل.س.
السكر	كيلوغرام	١٢٥ ل.س.
حليب الأطفال - نيدو	٩٠٠ غرام	١٨٠٠ ل.س.
لحم غنم	كيلوغرام	١٥٠٠ ل.س.
فروج	قطعة	٢٥٠ ل.س.
زبدة	١٠٠ غرام	٤٠٠ ل.س.
برغل	كيلوغرام	٩٠ ل.س.
سمن عربي حديدي	كيلوغرام	٢٥٠٠ ل.س.
سمن نباتي	كيلوغرام	٣٠٠ ل.س.
رز إيطالي	كيلوغرام	٢٢٥ - ٢٦٠ ل.س.
عدس مجروش	كيلوغرام	٣٠٠ ل.س.
طحين زيرو تركي	٥٠ كيلوغرام (شوال)	٤٠٠٠ ل.س.
دبس بندورة	كيلوغرام	٣٠٠ ل.س.
بندورة	كيلوغرام	٩٠ - ١٢٥ ل.س.
تفاح	كيلوغرام	١٠٠ - ١٤٠ ل.س.
موز	كيلوغرام	٢٠٠ ل.س.
بطاطا	كيلوغرام	١٠٠ ل.س.
طحينة	كيلوغرام	٦٠٠ ل.س.
حلاوة	كيلوغرام	٣٥٠ ل.س.
بيض	طبق (٣٠ بيضة)	٦٠٠ - ٧٠٠ ل.س.

١٠. أسعار الوقود ومواد البناء والمعادن

السلعة	الوحدة	السعر
مازوت (مفلتر كهربائياً)	١ لتر	٧٠ - ٧٥ ل.س.
بنزين (نظامي)	١ لتر	٦٠٠ ل.س.
بنزين مكرر	١ لتر	١١٠ ل.س.
كاز	١ لتر	١٠٠ ل.س.
الغاز (لعناصر تنظيم الدولة)	جرة	٨٠٠ ل.س.
الغاز (للمواطن العادي)	جرة	٣٠٠٠ ل.س.
النفط الخام	برميل	٨٠٠٠ - ١٢٠٠٠ ل.س.
ذهب عيار ١٨	غرام	٨٣٥٠ ل.س.
ذهب عيار ٢١	غرام	٩٧٠٠ ل.س.
ذهب	أونصة	١١٦٠ دولار
إسمنت (تركي)	كيس (٥٠ كيلوغرام)	١٢٠٠ ل.س.
حديد مبروم	كيلوغرام	١٢٥ ل.س.

١١. تطور الأسعار خلال ٢٠١٤ - ٢٠١٥، والأسباب

ازدادت الأسعار داخل مدينة الرقة من بداية ٢٠١٤ حتى الآن ٢٠١٥ بمعدل ١٠ - ٢٠٪، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل:

- إغلاق معبر تل أبيض الحدودي مع تركيا بعد سيطرة داعش على مدينة تل أبيض والمعبر، أدى إلى اضطراب الحالة الاقتصادية في الرقة وفك ارتباط تجار عين العرب وطلابها وأهاليها بمدينة الرقة، مما أثر سلباً على اقتصاد مدينة الرقة.
- ضربات التحالف الدولي أدت إلى هجرة بعض الموارد، مما أوقف بعض أنواع التجارة والنقل مدة مؤقتة، وهذا يسبب اضطراب الأسعار ثم تستعيد الأسواق عافيتها.
- قلة الموسم الزراعي هذا العام، فارتفعت الأسعار في الرقة وعموم أنحاء سورية.
- استنزاف الرقة خلال معارك تنظيم الدولة مع حركة أحرار الشام في بداية عام ٢٠١٤ قبل استيلاء التنظيم عليها، مما عرقل الحياة الاقتصادية في الشهر الأول من العام ٢٠١٤.
- معارك تنظيم الدولة في الفرقة ١٧ ومطار الطبقة ضد النظام أدت إلى عدم استقرار الحركة الاقتصادية في الرقة.
- ضربات التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة في مناطق آبار النفط أدت إلى ارتفاع أسعار الوقود بنسبة ١٥٪ مع قرب فصل الشتاء وغلاء وقود التدفئة، مما يندرج بارتفاع الأسعار كافة.

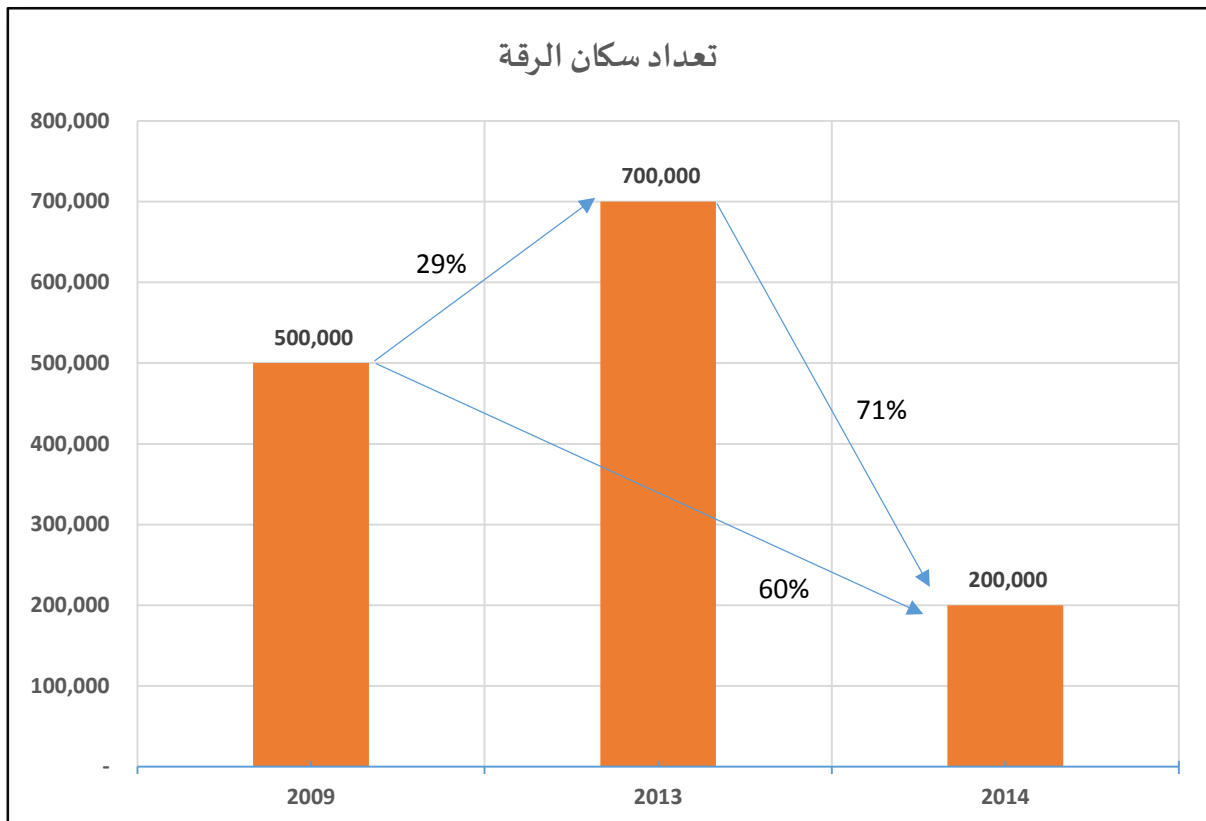
١٢. تقدير الأسعار المستقبلية

من المتوقع أن ترتفع الأسعار خصوصاً هذا الشتاء بنسبة ١٥ — ٣٠٪ على المدى القصير (خلال ثلاثة إلى ستة أشهر قادمة)، بعدها يمكن أن تنخفض الأسعار إذا تحسن الموسم الزراعي الجديد، أو حصل انفراج سياسي أو عسكري خلال الفترة المقبلة، أو عولجت مشكلة الأسعار بتدابير وخطط جديدة عبر مشاريع تمويية وإنعاشية بهدف النهوض بالاقتصاد المحلي والقطري، وتدارك أزمة محلّ المواسم الرئيسية والتضخم الحاصلة والمستمرة حتى الآن.



ثالثاً: الوضع الاجتماعي والسكاني

في إحصاء عام ٢٠١٠ بلغ عدد سكان مدينة الرقة حوالي ٥٠٠٠٠٠ نسمة، ووصل من باقي المدن السورية نحو ٢٠٠٠٠٠ نسمة أوائل الثورة في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢. وبعد التحرير في ٢٠١٣ أصبحت الرقة ملاذاً لكثير من العائلات السورية من المحافظات الساخنة كدير الزور وحلب وحمص، فبلغ عدد سكانها نحو ٧٠٠٠٠٠ نسمة. لكن سيطرة تنظيم الدولة الذي سبقه قصف النظام وتلاه قصف التحالف الدولي لمدينة الرقة معقل تنظيم داعش في سورية، كل ذلك أدى إلى نزوح معظم سكان الرقة عنها، حتى إن هناك تقديرات تشير إلى أن الرقة حالياً تحوي نحو ٢٠٠٠٠٠ نسمة فقط. وبهذا يمكن القول إن هناك نسبة انزياح سكاني تصل إلى ٧٠٪، حيث خلت الرقة من السكان والحركة التجارية بعد جرائم داعش وسيطرتها على الرقة حيث راحت تسوم سكان الرقة وأهاليها جميع أشكال المضايقات.





١. الشرائح العمرية للتركيبة السكانية

- ليس هناك إحصائيات دقيقة عن الفئات العمرية للسكان؛ بسبب غياب شبه كامل لجهاز أو هيئة إحصائية متخصصة، وبسبب ظروف النزوح وتسرب تسجيل المواليد والوفيات، لكننا نستأنس بأرقام المؤسسات الإغاثية التي نثق بدقتها في بعض الأماكن، ويلاحظ انخفاض نسبة الشريحة العمرية النشطة من عمر ١٥ - ٦٠ سنة، وهي الشريحة المنتجة أو تحت السلاح في مجتمعات الحروب، بسبب النزوح والهجرة بهدف العمل أو اللجوء السياسي و الإنساني حيث أصبحت الهجرة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي ظاهرة لا يستهان بها خصوصاً ضمن الشريحة العمرية النشطة أو المنتجة.
- عمر تحت ١٥ سنة: ٥٥-٦٥٪ حالياً.
- عمر ١٥-٦٠ سنة: ٢٥-٣٠٪ حالياً (قبل الثورة كانت هذه الشريحة النشطة أو العاملة تزيد عن ٢٥٪ من عدد السكان).
- عمر فوق ٦٠ سنة: ١٠-١٥٪.
- تخلو الرقة حالياً من الشباب، فأغلب من فيها هم من كبار السن وزوار عابرون.

٢. التعليم

- أغلق تنظيم داعش جميع المدارس مدة تقارب الشهر، ثم أعاد افتتاحها ولكن على طريقتة الخاصة، وذلك منتصف الشهر الأول من العام ٢٠١٥، حيث:
 - استبدلت المناهج بسواها، وصار اسم مديرية التربية: ديوان التربية والتعليم.
 - استحدثت ١٢ مدرسة للذكور، و١٢ مدرسة للإناث.
 - أخضع المعلمين الراغبين في متابعة التدريس إلى دورة شرعية، ومن لم يلتحق بهذه الدورة لا يحق له التعليم في المدارس.
- رواتب المعلمين من النظام الأسدي، ولا تدفع له الدولة الإسلامية أي أجر إلا إذا كان المدرس من عناصر التنظيم.
- يُمنع إعطاء الدروس الخاصة في المنازل أو المكاتب، ومن يخالف يتعرض لأقسى العقوبات كالجلد والسجن.
- استحدثت التنظيم كلية للطب في الرقة، ومدة التعليم فيها ثلاث سنوات.
- ألغى تنظيم الدولة المناهج القديمة، ومنع تعليم بعض المواد كالتاريخ والفلسفة.
- أعاد تسمية المدارس، وأسماها بأسماء خاصة بتنظيم الدولة، مثل "أبو مصعب الزرقاوي".

٣. السكن والمعيشة

- يبلغ إيجار منزل السكن في الرقة ما بين ٨٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ ل.س، أما المحال التجارية فتتراوح إيجاراتها بين ٥٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ ل.س بحسب قربها من مركز السوق.



رابعاً: الوضع الإداري

من المعروف أن الرقة هي مركز محافظة، يتبعها إدارياً مناطق: الطبقة - تل أبيض - مركز الرقة، أما الآن فهي تسمى تحت تنظيم الدولة بولاية الرقة. وقد تمّ إلغاء جميع الهياكل الإدارية المكونة محلياً خلال الثورة وقبلها، واستُبدلت بهيئات جديدة تتبع لتنظيم الدولة. وسمّيت المناطق بإمارات وسمّيت المحافظات بالولايات. واستُبدل المجلس المحلي بهيئة خدمة المسلمين، وهذه باتت تقوم بالخدمات. وما استمر من المجالس المحلية تحت تنظيم الدولة فهو يتبع لهيئة الخدمات، ويقوم بعمليات النظافة وصيانة الكهرباء والماء والاتصالات والمخابز.

بالإضافة، قام تنظيم الدولة بأستحداث مايلي في الرقة:

- شرطة المرور وحوادث السير.
- هيئة حماية المستهلك.
- هيئة الحسبة: وهي قوة تنفيذية تتولى مراقبة المخالفات في الشوارع من لباس النساء، ولديها قوة خاصة من النساء للتعامل مع النساء ومكافحة التدخين وبيعه. وهي هيئة تستقرّ من بقي من أهالي الرقة إلى أعلى الدرجات.
- مكتب جباية الزكاة.
- المكتب الإعلامي.
- مكتب الانتساب.
- مكتب شؤون المجاهدين.

١. المحاكم

تسود محاكم تنظيم الدولة الشرعية، وهي تقسم إلى محاكم مختصة:

- قضاء الحسبة، وهي محكمة خاصة بالمخالفات وعقوباتها.
- قضاء الزكاة.
- الأحوال الشخصية.
- الشرطة الإسلامية، وهي ضابطة قضائية وقوة تنفيذية تطبق الحدود والعقوبات.
- أمنيو الدولة، وهم جهاز استخباراتي سرّي جميع عناصره من المقتنعين، من محققين وتنفيذيين.

٢. تشكيلات تنظيم الدولة

تتضمن تشكيلات تنظيم الدولة كلها داخل التنظيم، ولكن تنتمي بعض التشكيلات للدول التي أتت منها، مثل كتائب الأوزبك ولواء عمر الشيشاني (القائد العسكري للتنظيم).
أغلب عناصر التنظيم من شرطة ومقاتلين هم غرباء عن مدينة الرقة، وأكثرهم من خارج سورية.

سيطر تنظيم الدولة على مدينة الرقة أول عام ٢٠١٤ بعد معارك ضارية مع حركة أحرار الشام ولواء التوحيد وفصائل الجبهة الإسلامية والجيش الحر، وقد أُنخِز في دماء مقاتلي حركة أحرار الشام داخل الرقة خاصةً وعلى تخوم الفرقة ١٧ إذ قتل أكثر من مئة مقاتل من أحرار الشام غدرًا من الخلف وهم مرابطون على الفرقة ١٧، واجتاح الرقة وبسط سيطرته عليها وعلى المدن المحيطة مثل الطبقة وغيرها، ممّا أدى إلى انسحاب أو استسلام أغلب عناصر الجيش الحر والفصائل المقاتلة. وقد عمد تنظيم الدولة إلى الإصرار على استتابة من حمل السلاح في الثورة السورية وتسليمه لسلاحه، ممّا دعا كثيرًا من الناشطين والثوار إلى الهجرة أو ترك السلاح والجلوس في بيوتهم.

وقد تم تحويل مبنى القصر العدلي في الرقة إلى سجن أمني وجنائي، وتحويل المجمع الحكومي (قصر المافظ) إلى مقر الوالي ومقر أهم قيادات التنظيم. وقد استهدف طيران التحالف هذا المقر أكثر من مرة.

وقد فرض تنظيم الدولة نمطًا معينًا من الحجاب بل النقاب على نساء الرقة ونساء المناطق التي سيطر عليها. كما فرض الضرائب على المسلمين والجزية على من بقي من المسيحيين في الرقة. وفرض مظاهر معينة على الرجال؛ مثل إطلاق اللحية، ومنع محلات الحلالة من أداء أنواع معينة من الحلالة، ومنع التدخين وبيع الدخان.



خامساً: خلاصة وتوصيات

١. السعي لإعادة ربط مدينة الرقة اقتصادياً بمحافظة حلب الحرة والمحافظة على موارد الرقة كي ترفد الاقتصاد السوري مجدداً.
٢. محاولة استعادة موارد سورية المائية والكهربائية التي تسيطر عليها داعش.
٣. استعادة آبار النفط في محافظة الرقة التي تشكل وارداً مهماً لاقتصاد سورية المحررة.
٤. تخفيف آثار القصف سواء كان من النظام أم من التحالف الدولي.
٥. حل مشكلة الغاز بشكل عاجل، وتثبيت سعره بعد أن وصلت الأسعار إلى درجة جنونية، وإنشاء شركات تعبئة غاز في المستقبل لتحقيق كفاية السوق وعدم تكرار مثل هذه الأزمات.
٦. تحسين البنية التحتية، وتفعيل دور النقابات المهنية كالمهندسين الأحرار والمعلمين والأطباء والاقتصاديين.
٧. العمل على إنشاء مشاريع استثمارية لتنمية الصناعات في الرقة، وتشغيل الناس بمشاريع تنموية.
٨. الاستعداد مدنياً وعسكرياً لاستيعاب نتائج انهيار مفاجئ ومتوقع لتنظيم الدولة بعد ضربات التحالف وهزيمة التنظيم في عين العرب.
٩. ملء الفراغ الذي يمكن أن يحدثه انهيار تنظيم الدولة إذا وقع فعلاً، وإذا انسحب من الرقة، بخطط اقتصادية مسبقة لإعادة الثروة النفطية السورية إلى سورية المحررة.